

## أسئلة حول خيار حل السلطة الفلسطينية وبدائله



ضوء الإمكانات والظروف الراهنة، داخلها وخارجها. وفي هذا الخصوص فإن المطلوب طرح أفكار من خارج الصناديق المغلقة، والمفاهيم والبيدات الجاهزة، التي تم الاعتماد عليها منذ أكثر من نصف قرن من عمر الحركة الوطنية الفلسطينية، وأوصلت الفلسطينيين إلى هذا الحائط المطلوب أفكار يمكن ترجمتها للمراكمة عليها في الواقع، مثلا، قد لا يتوفر للفلسطينيين في الظروف الراهنة صد هذه الخطة أو تلك، لكن بالتأكيد لديهم القدرة أو جزءا منها، على إعادة بناء البيت الفلسطيني، على أسس جديدة، لأن ذلك هو الأساس أو الرافعة، لأي عملية استنهاض للشعب الفلسطيني.

### العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة يعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

البديل الذي سينجم عن ذلك؛ طبعاً، في الجواب، لا يمكن لأحد أن يتخيل أن انهيار السلطة أو حلها، سينجم عنه قيام سلطة وطنية تدبر أوضاع الشعب الفلسطيني وكفاحه ضد إسرائيل بصورة أكثر نجاعة. على ذلك فإن الفلسطينيين في تلك الحال، سيجدون أنفسهم إزاء خيارين. أولهما، أن تأخذ إسرائيل الأمر بيدها، في إدارة الوضع مباشرة، وتحمل تبعاته المختلفة والمكلفة، وثانيتها قيام سلطة، أو عدة سلطات محلية، فلسطينية متعاونة مع الاحتلال، قد يسهل الاحتلال إقامتها، بالاستناد إلى مراكز القوى المشكلة في الضفة الغربية، سواء الظاهرة أو الخفية، وباعتبار أن الفلسطينيين لم ينجسوا في اختبار حكم أنفسهم بأنفسهم. وبديهي فإن الخيار الثاني هو الأكثر ترجيحاً، لأن إسرائيل لا تريد أن تتحمل مسؤولية حكم الفلسطينيين، ولا أن تضع نفسها إزاء سؤال المواطنة، أو إظهار نفسها كدولة "أبارتايد"، ولا سيما أنها تريد الأرض من دون السكان.

ثانياً، في نقاش خيار حل السلطة ما هو المطلوب بالضبط، أو كيف ستحل السلطة نفسها؛ أو هل ثمة قوى فلسطينية قادرة على ترجمة هذا الخيار؛ هذه أسئلة على غاية من الأهمية.

فعدا عن الجانب الأول الذي تحدثنا عنه سابقاً، فإن دعاة خيار حل السلطة لم يوضحوا إن كان مطلوباً من السلطة الفلسطينية حل نفسها بنفسها، وهو أمر مستبعد تماماً، لأن الطبقة السياسية المهيمنة على السلطة منذ ربع قرن، باتت مرتبطة وجودياً ومصلياً بالمسار السياسي القائم، الناجم عن اتفاق أوسلو وعن اتفاقات التسنيق الأمني والاقتصادي، وهي لم تهجئ نفسها ولا شعبيتها لانتهاج خيار آخر، بل إنها لا ترى نفسها في أي مكان آخر. وللتذكير فإن المرة الوحيدة التي تم فيها الخروج عن هذا السياق تمت في زمن الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (أبوعمار)، ولا سيما في رفضه إملاءات إسرائيل والرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في كامب ديفيد عام 2000، وفي اندلاع الانتفاضة الثانية بعدها، لكن أبوعمار فعلها بحكم رمزيته وبواقع مكانته عند شعبه، ولا يوجد اليوم ما يفرض على مثل تلك التجربة، بما لها وما عليها؛ هذا من جهة.

من الجهة الثانية، إذا كانت السلطة لا يمكن أن تحل نفسها بنفسها، على نحو ما ذكرنا، فهل دعاة حل السلطة يستطيعون إجبارها على ذلك أو تكوين الكتلة الشعبية التي بإمكانها فرض ذلك والفكرة هنا أن كثيراً من الأفكار الصحيحة يمكن طرحها ولكن للأسف لا توجد قدرة على ترجمتها، ولا ديناميات تدفع إليها، حتى في ما هو أقل من حل السلطة، هكذا مثلاً لم تتطور قوى، أو حالة ضغط شعبية، لإنهاء الانقسام الفلسطيني، أو لفرض الانتخابات الرئاسية والتشريعية، أو لإنهاء حال المحسوبية والفساد في بنية السلطة والمنظمة، أو على أي صعيد كان.

قصارى القول، فإن تحدي المخاطر الناجمة عن خطة الضم الإسرائيلية وخطة صفقة القرن، لا يكون بمجرد طرح الشعارات والعناوين، بل إنه يتطلب أساساً وأولاً، طرح الأفكار التي تجيب على أسئلة الواقع المعقد والصعب، في

ماجيد كيالي  
كاتب سياسي فلسطيني

عاد خيار حل السلطة إلى النقاش الفلسطيني مجدداً، على خلفية اعتراف إسرائيل ضم الضفة الغربية، أو مناطق منها (محيط القدس والكتل الاستيطانية وغور الأردن)، بعد استقرار التشكيل الحكومي الجديد، الذي يترأسه بنيامين نتنياهو زعيم حزب "الليكود"، في إطار نوع من الشراكة مع بني غانتس زعيم حزب "أزرق - أبيض"، ومعهم بعض أحزاب التيار اليميني القومي والديني.

وينطلق دعاة هذا الخيار من ضرورة تحميل إسرائيل المسؤولية عن الأراضي المحتلة، بكل جوانبها السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، وكشفها على حقيقتها للعالم بوصفها دولة استعمارية واستيطانية وعنصرية، وباعتبار أن خطة الضم تقوض كل الأوامر المتعلقة بإمكانية استجابتها ولو بمجرد إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع (23 في المئة من فلسطين).

**تحدي المخاطر الناجمة عن خطة الضم الإسرائيلية وخطة صفقة القرن لا يكون بمجرد طرح الشعارات والعناوين، بل إنه يتطلب، أساساً وأولاً، طرح الأفكار التي تجيب على أسئلة الواقع المعقد والصعب في ضوء الإمكانات والظروف الراهنة**

وقد يجدر لفت الانتباه هنا إلى أن ثمة بعضاً من دعاة ذلك الخيار، أي حل السلطة الفلسطينية، خاصة من الطبقة القيادية الفلسطينية، يلوحون به فقط، للضغط على إسرائيل وإبترانها، أكثر مما يلوحون به لتطبيقه فعلاً. ولعل ذلك يذكر بمحاولة البعض منهم تبني مطلب الدولة الواحدة (من النهر إلى البحر) لمجرد تخويف إسرائيل، فلنا منهن أن ذلك يحثها على قبول دولة للفلسطينيين في جزء من أرضهم، لصد فكرة الدولة الواحدة التي قد تطيح بفكرة إسرائيل كدولة لليهود. أيضاً، فقد شهدنا سابقاً، في مرات عديدة، تلك القيادة الفلسطينية، وهي قيادة المنظمة والسلطة وفتح، في تنفيذ قرارات دورات المجلس المركزي المتوالية، منذ عام 2015 حتى الآن، والقاضية بمراجعة الاعتراف بإسرائيل بسبب تملصها من عملية التسوية، وإنهاء العمل باتفاقية التسنيق الأمني، وبيروتوكول باريس الاقتصادي، إلا أن تلك القرارات لم تنفذ ولو مرة حتى الآن.

على أي حال فإن خيار حل السلطة ليس عملياً وليس وارداً، وليس بذلك البساطة، فضلاً عن أنه بحاجة إلى المزيد من الفحص لأسباب عديدة، أهمها: أولاً لنفترض أنه تم الأخذ بهذا الخيار وتم حل السلطة، فما هو

## العدوان التركي على ليبيا يكتب نهاية الجامعة العربية

منذ تلك الفترة، إلا أن الجامعة لا تزال تثبت فشلها سواء في إصلاح ما سبق أن أفسدته، أو في تطهير نفسها من الأطراف المتمازجة من داخلها، وعلى رأسها النظام القطري، ما يدعو وبالجملة إلى أن تياس الانظمة كما ينست الشعوب من أي دور إيجابي قد تقوم به، وأن تجتمع الدول العربية ذات التوجهات السياسية الواحدة أو المتقاربة على الأقل، وخاصة تلك المعادية للإرهاب والفوضى والحيوانات والاطماع الخارجية، لتتصدى للمخاطر المحدقة بامننا وسلامة أراضيها ومجتمعاتها، وأن تشكل في ما بينها كياناً غير قابل للاختراق يمكن أن يكون قاطرة لجزر دول أخرى إليه، ليس على أساس الانتماء للعروبة فقط، وإنما الانتماء إلى رؤية سياسية موحدة والاجتماع حول مواقف وأهداف غير قابلة للمزيدات أو المساومات، بهدف تحصين نفسها وحماية مصيرها من المؤامرات التي يبدو أنها تتصمم وتتزايد مع الأيام.

إن نتائج الصمت على ما يدور في ليبيا اليوم من تدخل تركي سافر، لن تختلف عن نتائج الصمت على التدخل الإيراني في العراق بعد العام 2003، وقد يجد العرب أنفسهم أمام أجزاء من وطنهم الكبير قد تم احتلالها، فالقضية ليست بسيطة، والمؤامرة تتجاوز قدرة البعض على استيعابها حالياً، والنظام التركي لا يخفي أطماعه التوسعية وفق خارطة نفوذ أسلافه العثمانيين، كما أن النظام الإيراني لا يخفي تطلعه إلى السيطرة على مساحات شاسعة من بلاد العرب سيرا على خطى أسلافه الصوفيون، وهما معا يلعبان على وتر الطائفية، ويركبان صهوة الإسلام السياسي لشق المجتمعات بأوهام الصحو والخلافة، ويجعلان من الهوس الديني والطائفي وشعارات التحدي والمواجهة أدوات لتجيش المزيد من

التابع. كما أن الإبقاء على الاعتراف بحكومة فايز السراج المعزولة، التي لا تحظى بشرعية دستورية أو شعبية في بلادها، وتم إسقاطها عنوة على المشهد الليبي من قبل مراكز الضغط الدولي بغاية إعادة رسكلة جماعة الإخوان على إثر هزيمتها في انتخابات 2014، يعتبر دعماً للتدخل التركي وشرعنة لقتل الليبيين على أيدي المرتزقة والإرهابيين المدفوعين لتنفيذ أجندات أردوغان الإسلامية بتمويل قطري. إن الحديث عن أمة عربية واحدة يُعتبر، من الناحية السياسية على الأقل، خدعة أن الألوان لأن تطوى صفحاتها، والقول بوجود دور مهم للجامعة العربية لم يعد يجد من يصدق، وقصة وحدة الصف والموقف أصبحت من الماضي البعيد، فمشروع الإسلام السياسي أطاح بما تبقى من أمل في هذا الاتجاه، وانحياز بعض الدول للموقف القطري أو رفضها إراديته، يعني أنها تقف في صفه، أما الصمت في مواجهة العدوان التركي فهو آخر سمسار يذوق منذ أشهر في نعش جامعة الدول العربية.

بالعودة قليلاً إلى الوراء، يمكن أن نتوقف عند العام 2011 عندما وقعت الجامعة العربية تحت سيطرة المندفعين إلى مشروع ما سمي بالربيع العربي، ولعل عمرو موسى، الأمين العام آنذاك، يستطيع أن يفتح ملفاته ليكتشف عن مجريات الأحداث في تلك المرحلة، وخاصة عن الدور القطري في شراء الذمم وممارسة الضغوط والاستقواء بالأميركان والأوروبيين للدفع نحو المزيد من الفوضى ضمن مخطط كان هدفه الأساس تمكين قوى الإسلام السياسي من الحكم في المنطقة، على أن يتم الإنفراد بالدول العربية واحدة تلو الأخرى، ودون استثناء، لضمها إلى قطع الدومينو المطاح بها.

ما حدث في العام 2011 و2012، لا تزال الأمة العربية تدفع ثمنه إلى اليوم، خصوصاً عندما قررت الجامعة تعليق عضويتي دولتين مهمتين هما ليبيا وسوريا، تمهيداً لتدويل الأحداث التي شهدتها، قبل أن تتحول إلى ساحتين لحروب بالوكالة، وإرهاب إسلاموي، وسلطة ميليشيات، وتدخل دولي وإقليمي، وفوق ذلك إلى منطلقين أساسيين لتهديد الأمن القومي العربي:

**نتائج الصمت على ما يدور في ليبيا من تدخل تركي سافر لن تختلف عن نتائج الصمت على التدخل الإيراني في العراق بعد عام 2003، وقد يجد العرب الكبير قد تم احتلالها**

ولعل المثير في ذلك أن القرارين تم اتخاذهما دون إجماع، ما يعني أنهما كان باطلين بالأساس، وهو ما يشير إلى أن الجامعة كانت، في الظاهر، جزءاً من حالة الحمى التي ضربت المنطقة، وفي الأصل فاعلاً أساسياً في المخطط الذي تم إعداده بإحكام للوصول بالأوضاع إلى ما آلت إليه الآن. كما لم يعد خافياً أن قطر قامت بدور رئيس في بلورة تلك المواقف، ولعل قاعة جلسات الجامعة تذكر تهديد وزير الخارجية القطري، آنذاك، حمد بن جاسم لوزير خارجية الجزائر مراد مدلسي بأن الدور قادم على بلاده، بسبب رفضه قرار تجميد عضوية سوريا في نوفمبر 2011.

كان عمرو موسى الموعود من الدوحة برئاسة مصر أول من نشن فترة الفوضى قبل أن يحل محله في منتصف مايو 2011 نبيل العربي الذي كان يتحرك بروح قطرية، تدعمت لديه في تلك المرحلة بقراءات صهره وشريكه الكاتب الراحل محمد حسنين هيكل الذي كان بمثابة الصديق المقرب من أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني، ورغم أن مياه كثيرة جرت

الحبيب الأسود  
كاتب تونسبي

بينما يتحدث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجميع بتدخله السافر في ليبيا، وبينما تقصف طائراته المسيرة الأهداف المدنية والعسكرية والبوابات الأمنية وحتى الشاحنات المحملة بالدواء والعسل والدجاج والبيض والخضار، وتقتل النساء والأطفال والمسنين في البلد المنهوب والمسلوب والمغلوب على أمره، تبدو جامعة الدول العربية وقد سدت أنفاً بالطين وأخرى بالعجين، وأغمضت عينيها عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة في حق الدولة والمجتمع، وكأنها غير معنية بما يجري في الأراضي الليبية، ولا ترى فيه ما يثير الانتباه، أو يستحق الاهتمام، أو يستوجب الرد، أو يتطلب موقفاً جاداً لمواجهة العدوان.

والسبب طبعاً أن الجامعة لا تزال منذ تاسيسها قبل 75 عاماً، تدور في حلقة مفرغة، وتحكمها الانقسامات، وتؤثر فيها مراكز النفوذ الدولي والإقليمي، وهي تعيش أسوأ مراحل تاريخها منذ أن أصبحت مكلفة بفتح أبواب المنطقة العربية لشرعة التدخلات الأجنبية، لنجني في كل مرة نتائج كارثية، كما هو الحال في ليبيا. علينا أن نعترف أننا أمام وضع عربي رديء ومؤلم وغير قابل للإصلاح، وأن الحديث عن موقف موحد لم يعد متاحاً، خصوصاً منذ أن دخل الإسلام السياسي، بشقيه الشيعي والسني، على الخط ليستهدف بالأساس كل طرح عروبي، وصرفنا نرى عرب التبعية لإيران وعرب التبعية لتركيا، قبل أن نرى عرب الدفاع عن العروبة، وبتنا نجد من يدعم الدول الإقليمية الطامعة في الأمة العربية والمتمازجة عليها سواء بالإعلان المباشر عن ذلك، أو بالصمت المريب الذي لا يخرج عن دائرة الانتهازية لأسباب سياسية أو اقتصادية، وفي حالات عدة من أجل عدم استفزاز الإسلاميين في هذا البلد أو ذلك، أو فقط لتسجيل موقف بهدف التباين عن الآخرين.

قد يرى البعض أن عجز الجامعة هو من عجز النظام العربي ككل وهذا صحيح، ولكن مستوى العجز سيزداد كلما اعتقد العرب أن عليهم انتظار لحظة الاجتماع من أجل التوافق، وهي اللحظة التي لن تتحقق في المدى المنظور على الأقل، وخاصة في ظل الدور الذي تقوم به دولة قطر للمزيد من تزييق الصف العربي اعتماداً على سياستها التهريب كونهما تمسك بمقائيد الجماعات الإرهابية، والترغيب لكونها تمتلك المال المخصص لشراء المواقف والولاءات، وهي التي تقدم نفسها اليوم كحليف لأردوغان، وكصديق لإيران، وكراع للإخوان، وداعم للمليشيات حينما وُجِدت، وكعضو في الجامعة لا يخفي عداؤه وتمازجه على دول أخرى، لا لشيء لأنها تقاوم مخطئه الفوضوي.

